لماذا يجب اصلاح بنيات توزيع السينما الافريقية ؟

• الطاهر الشريعة

ان البواعث التي أرى أنها تملي على البلدان الافريقية (والعربية) ضرورة اصلاح البنيات الحالية للتوزيع السينمائي داخلها ـ بطريقة أو بأخرى شريطة أن يكون جذريا في كل الاحوال ـ هي حسب ترتيب تدرجي من حيث الاهمية والخطورة ، بواعث اقتصادية ، بواعث اجتماعية وثقافية ، وبواعث سياسية . وبعبارة أخرى ، فهذه كلها أسباب التطور ، والاستقلال الوطني الذي يسمح بالتطور .

أعتقد في ـ أو على الاقل أتمنى ـ ان تكون الفقرات السابقة قد منحت القارىء فكرة كافية عن مكونات بنيات التوزيع هذه ، وجعلته يستشف بوضوح كاف طبيعة وجوهر هذه البواعث ، مما يشهد لصالح تعديلها (البنيات) . لهذا السبب أرى هنا أن أحصيها بايجاز ، دونما حاجة الى تحليلها نظريا أو تعداد « الامثلة التطبيقية » لمساندتها .

1 ـ البواعث الاقتصادية :

ان الارقام والاحصائيات الدقيقة على مستوى القارة الافريقية (أو العالم العربي ، أو حتى على مستوى افريقيا السوداء الناطقة بالفرنسية فقط) تنقصنا فعلا ، ولسبب ما ! لكن هذه الارقام والاحصائيات لحسن الحظ ليست منعدمة كليا ، في كل الحالات . فمن خلال التناقضات الداخلية للتسابق الراسمالي والتسربات الجزئية التي تنجم عنه من جهة ، ومن خلال تفشي التيطوب الوطنية في امتلاك التوزيع السينمائي ، المطبقة هنا وهناك ، من جهة اخرى ، فان هذه الارقام والاحصائيات لم تلبث أن اكتملت وتطورت فعلا لتكون ، مسبقا ، مجموعة هامة من المعطيات الاساسية لتأمل عام كتأملنا ، هنا . اننا اذا انطلقنا اذن ، بواسطة المماثلة والمقارنة والجمع والطرح ، من احوال الاسواق الافريقية ـ في شمال وجنوب الصحراء ، ـ « الموحى » بها احسن لحد الآن ، وكذلك من الاحصائيات للعامة المقدمة من طرف اليونسكو والاوكام ... الخ ، نستطيع ان نقدم الارقام « الدالة » الآتية ، دونما سقوط في الخطأ ، (الا ما كان عن خطأ بدون شك) :

ـ المقاطع الاسواق السينمائية الافريقية (عدد القاعات التجارية) اكثر من 2.500 قاعة (1)

ـ عدد الافلام المستثمرة والمعاد استثمارها سنويا في هذه الاسواق الافريقية 9.000 فيلم (2)

ـ عدد الافلام الجديدة المستوردة والموزعة سنويا في افريقيا يقدر بحوالي 1.200 فيلم (3)

ـ توظيفات سنوية لاقتناء / توزيع هذه الـ 1.200 فيلم جديد : 1.800.000 دينار تونسي ، حوالي 9.000.000 فرنك / (4)

ـ الرقم التجاري السنوي / أرباح اجمالية من هذه الـ 2.500 قاعة سينمائية ، أكثر من 30.000.000 دينار تونسي (خمسة عشر مليار فرنك

ـ حصة « موزع / منتج » ، أو دخل الاستيراد / التوزيع السنوي للافلام بافريقيا ، (اكثر من) 10.000.000 د. ت أو خمسة ملايير فرنك (أي 33 ٪ من المداخيل الاجمالية على الاقل)

ـ الارباح السنوية الصافية لشركات « التوزيع » الاجنبية : 75 ٪ على الاقل من حصة « موزع / منتج » هذه ، أي 7.500.000 د. ت. أو ثلاثة ملايير وسبعمائة وخمسون مليون فرنك

ـ نسبة هذه الارباح « المعاد توظيفها » سنويا في مجال اكتساب الحقوق والاستيراد / التوزيع للافلام الاجنبية الجديدة ، بافريقيا : 50 ٪ على الاقل ، أي حوالي 3.750.000 د. ت. أو 1.875.000.000 فرنك فرنسي . (في حين أن التوظيفات الحقيقية ، في هذا المجال ، لا ينبغي أن تتجاوز 2.000.000 د. ت. أو المليار فرنك حاليا (5)

ـ نسبة هذه الارباح نفسها ، المعاد استثمارها سنويا في الانتاج والمشاركة في انتاج الافلام الجديدة « الاجنبية عن افريقيا » : نظريا : على الاقل 2.000.000 د. ت. أو مليار فرنك ، ولكن عمليا ، مستحيلة التقدير لاسباب عدة أكبرها أنه ، حتى حدود 1972 ، كان توزيع الافلام بافريقيا يصل الى نسبة 80 ٪ مكتسحة بالمجازفة وأن 8.000.000 من 10.000.000 د.ت. أو 4 من 5 ملايير ف. فرنسي ، كانت تعود اذن الى الموزعين فقط حيث تصعب معرفة سياسة توظيف الارباح وان بشكل تقريبي !

استنتاجات اولى ـ عامة وتقينية تقريبا كهذه الارقام بيد أنها أيضا دالة مثلها ـ ان الامكانات الاقتصادية الحالية للاسواق السينمائية الافريقية ، وعلى الاخص لقطاع « الاستيراد / التوزيع » الذي يمونها في افلام ... هي على وجه التقريب التالية :

أولا : في الافتراض (الذي لا تكفي قابليته للاثبات لارتكازه فقط على العامل

الاقتصادي) بأن البلدان الافريقية تمتلك أسواقها الوطنية في السينما وتمسك باليدين قطاعها في استيراد / توزيع الافلام ، وباحلالها فقط رأس المال الوطني محل رأس المال الاجنبي الذي هو حاليا سيد السينما الافريقية ، تطبق الطرق الاحترافية لاستثمار هذه الاسواق ، ولاعادة توظيف الارباح ، بالاضافة الى الاهداف الليبرالية الرأسمالية و « الخصوصية » لهؤلاء الاجانب ، ستكون افريقيا السينمائية التي هي حرة « بشكل كاذب » قادرة مع ذلك ، ابتداء من الـ 7.500.000 د. ت. / 3.750.000 فرنك من الارباح السنوية ، اما على الحصول سنويا على 3.000 فيلم جديد (بسعر أدنى للاسواق الجهوية) أو على الاقل على 750 فيلم جديد (بسعر متوسط وبالنسبة لافريقيا كلها) ، أو على الاقل 250 فيلم جديد (بسعر أعلى وبالنسبة لافريقيا كلها) ، واما على انتاج ، أو المشاركة في انتاج ما بين 150 الى 200 فيلم مطول في افريقيا ، واما على تشغيل ما بين 30 الى 50 قاعة سينمائية تجارية جديدة ، من النوع الباذخ ، واما على اقامة وتجهيز مركبين كبيرين ومحليين للصناعة والتقنية السينمائية مع مدارس السينما والتلفزيون (وعشرات من الممنوحين) .. الخ.

حتى في هذا الافتراض « بفرقنة » النظام الحالي ، فان هذه الامكانات الافريقية في مادة الاقتصاد السينمائي لا تبدو لي اذن ممكنة الاعمال على الاطلاق .

ثانيا : لكن في الحالة (التي هي أكثر شرعية وأحسن قبولا للتبرير) التي لا يكون فيها العامل الاقتصادي الا عنصرا ، من بين تعليلات وأهداف الاقطار الافريقية ، وليس أكثرها أهمية بالضرورة ، والتي ، كنتيجة لذلك لا يكون فيها امتلاك البلدان الافريقية لاسواقها الوطنية في السينما بالتحكم في نظام الاستيراد / التوزيع للافلام ، الا الطريق والوسيلة « لسياسة اصيلة شاملة » للسينما في افريقيا ، فانه يمكن الرجوع الى تجارب افريقية لا تزال في الطريق ، في الجزائر ، وغينيا ، وفولتا العليا (ص 31 – 33 – وذلك للتأكد من ان هذه « الامكانات الافريقية » ما تزال فيما يتصل بذلك أكثر أهمية وملاءمة لاستقلال اقتصادي حقيقي وفي أقرب الآجال . بالفعل ، في هذا الافتراض الثاني – الذي سأعود اليه في الفقرة الاخيرة الموالية متحدثا عن تأميم و « اقامة » البنيات السينمائية – فان الافلام الرائجة في افريقيا يمكن أن تتقلص بنفع كبير الى 6 أو 7.000 بدلا من 10.000 وربما أكثر ، التي تروج حاليا .

نتيجة لذلك ، فان الاحتياجات الحقيقية الى الافلام الجيدة المرغوب في الحصول عليها سنويا ستكون من 500 الى 700 فيلم على الاكثر . وستلبي افريقيا 100 ٪ من حاجياتها الخاصة في ظرف سنتين الى ثلاث سنوات تقريبا (6) وليضا ، يمكن لافريقيا سنويا أن تمول ذاتيا انتاج ،

والمشاركة في انتاج 150 الى 200 فيلم مطول جديد ، ابتداء من السنة الثالثة فقط ، التي سيكون فيها هذا الافتراض الثاني قد أصبح الحقيقة الاقتصادية والسياسية للسينما الافريقية . ان هذا سيعني تغطية 20 الى 30 ٪ من حاجات المشاهد الافريقي ، بالافلام « الوطنية » في ظرف 4 الى 5 سنوات تقريبا . هذه هي الحالة الراهنة لبلد كبلغاريا ، تشيكوسلوفاكيا أو كوبا مثلا ، (لكن هذا سيقودنا فعلا الى أسباب أخرى غير اقتصادية وسأتطرق اليها) .

لنقل اذن ، كنتيجة لهذه النقطة الاولى ، ان السينما في افريقيا ـ وفي الامكان الاول القطاع التجاري لاستيراد / توزيع الافلام ـ تؤسس قطاعا اقتصاديا قابلا للاهمال قطعا ، وان هذا القطاع بالطبع قابل للحياة في حد ذاته، حتى في أصغر الاسواق الافريقية (مثال فولتا العليا ـ ص. 33/31) ، ولن القابلية على الحياة هذه لا يمكن أن تقوى بسهولة ، وتتضاعف انتاجيته ، باجراءات التنظيم المحلي الممكنة ... ، وأن مجرد « الاعتبارات الاقتصادية » تشهد كلية لصالح المراجعة الجذرية للبنيات السينمائية القديمة والاستعمارية، حيث يجتذب القطاع الوسيط ـ التوزيع ـ حاليا لنفسه فقط ، أكثر من خمسة ملايير فرنك من افريقيا الى أوربا وأمريكا (عبر باريس)

من المؤكد ، أن هذه البنيات الحالية ـ القابلة للتنازع فيها اقتصاديا والمرفوضة بطريقة صحيحة ـ من وجهات النظر السوسيوثقافية والسياسية ـ ما تزال تترك في افريقيا حوالي الثلثين من « المداخيل الاجمالية » وبعبارة أخرى من نقود الافارقة ، ومن المؤكد أيضا أن جزءا اكثر او اقل اهمية من هذه « المداخيل الاجمالية » تدخل خزائن الدول الافريقية ... لكن أهذه هي الاسباب المعقولة للاستمرار في تزويد الخارج بثلث هذه الحلوى الصغيرة ؟ نعم ، هناك اعتراضات ، واعتراضات مقبولة على ما يبدو ، على هذه الاطروحة (أو على هذا المنطق) .

مثلا : سيقال لي بان هذا الطرح « يستتبع » أن افريقيا ستكون سوقا سينمائيا واحدا (موحدا) في حين أن الواقع الافريقي ، حتى بعد غد ، «مختلف» كلية ... لكنني سأعود أيضا الى المثال « الفولتوي » ... والى افتراضاتي في الفصل الخامس .

مثلا : سيقال لي كذلك بأن هذا « الاجنبي » يمتلك التقنية والتجربة التجارية و « الاطر القادرة » التي لا تملكها لحد الآن أغلب الدول الافريقية .. لكنني اعتقد انني أجبت على ذلك دون قصد (ص. 53) . سأضيف فقط بأن كل هذه الفنية وكل هذه الكفاءة ستكون مكتسبة في أقل من ثلاث سنوات ، وستكلف افريقيا بالتأكيد أقل من محصول سنة واحدة « الثلث المستعمر » الذي ما يزال مستوردا من طرف السينما الافريقية .

2 ـ البواعث الاجتماعية والثقافية :

لكن السينما ، في افريقيا ، ليست فقط واقعا اقتصاديا (7) بالطبع ، انها أكثر من ذلك ، كما يبدو لي ، ظاهرة اجتماعية وثقافية ذات أهمية أولى . يتعلق الامر بالتأكيد هنا بـ « الاسواق » ، بـ « المواد الجاهزة » ، بـ « الاستيراد » بـ « الاستهلاك » و بالتجارة العالمية ، ولقد وضح الطرح السابق ذلك بشكل دقيق وكاف ، لكن الامر هنا يتعلق بمواد « استهلاك » معين ، ومتجارة ، جد متميزين . لن نحاول اذن ان نكرر هنا تعويف النوعية الواضحة للسينما باعتبارها ظاهرة اجتماعية وثقافية قبل كل شيء . لنكتف اقتضابه ، بأن نحيل أنفسنا ، للتذكير ، الى الصفحات 6 ، 7 ، 8 من هذه الدراسة (8) ولنضف فقط بعض الملاحظات العامة التالية ، التي تبدو لنا بمثابة « حقائق أولى » حتى وا نكان وعي الحكومات العربية والافريقية بالامر لا يبدو دائما بالوضوح نفسه .

أ ـ السينما ظاهرة اجتماعية :

بصرف النظر عن الاذاعة على العموم ، والتلفزة في بعض التكتلات السكنية ذات الكثافة الحضرية (القاهرة ـ ، تونس والساحل التونسي ، الجزائر ، البيضاء / الرباط ، دكار ، لاغوس ، ابيدجان ، كنشاسا ، نيروبي ؛ الخرطوم / أم درمان ...) على الخصوص ، فان السينما بكل تأكيد هي العرض (الفرجة) الذي يستهوي أكبر عدد من الافارقة . ان تأثيرها العميق والدائم على الوعي الفردي ـ خصوصا بين الشبان ـ وتبعا لذلك ، تأثيرها على العقليات والسلوك الفردي ، على الاخلاق الجمعية والنمو الاجتماعي على العموم ، كل هذا ، ـ مما يستحق العديد من الدراسات الشاملة من طرف الافارقة أنفسهم ـ يبدو لي ملموسا وخطيرا بلا ريب . ان الصورة التي ترسلها هذه العروض الى الافريقي والعربي من عالم الغير ومن عالمه هو ، تؤسس مسبقا عنصرا هاما بشكل عجيب في وعيه ولا وعيه ، حضورا لحياته اليومية واحالة عليها ، مثقلين خاصة بمحصلات علاقاته مع الغير ، في مجتمعه الخاص كما في بقية العالم. يبدو لي أن العلاقة المباشرة بين « البيداغوجيا الخادعة » لهذه العروض السينمائية وطبيعة ـ أو بالاصح كيفية ـ تطور المواطنين الافارقة ، والمجتمعات الافريقية ، يبدو لي أنها لا تفلت الا من العميان ومن اولئك الذين لهم أعذارهم في الامتناع عن الرؤية .

ليس هذا على الارجح حال الحكومات الافريقية عموما ، حتى وان لم تظهر بعد أغلبيتها الا القليل من « الاهتمام الحيوي » بالظاهرة ، مبقية انشغالها ، حتى الآن ، باهتمامات اجتماعية أخرى ترى أسبقيتها (عن خطأ بدون شك) يبقى ، ان كان هناك شك في ذلك ، ان نكتفي بتذكر بعض ردود الفعل العرضية لبعض هذه الحكومات الافريقية (و / أو العربية) فيما يخص

العلاقات « السينما والجنحيات » « السينما والنظام العمومي » « السينما والعنف أو الاجرام » الخ ... أو يكفي أن نتذكر الفهم المذعور لهؤلاء المسؤولين فيما يخص الامن (!) في هذا القطر الافريقي حيث تطرح ذات يوم مسألة طفال قاعات السينما التي كانت تصرخ : « ولكن الى أين يصرف الآلاف من مشاهدي السينما ؟ ... »

ب ـ السينما ظاهرة ثقافيـة :

نتيجة مباشرة للظاهرة السابقة ، تكون السينما بـلا ريب « مدرسـة الوسط الثالث » الرئيسية في المجتمع الافريقي الحالي . انها تمتزج مباشرة بلغة الناس ، بتصوراتهم ومظاهرهم ، بادراكهم للواقع وبخيالهم ، بطريقتهم في التفكير وبقدراتهم على ردود الفعل ، والابتكار والتأقلم ، وبكلمة واحدة : بثقافتهم ، الى اي حد بالضبط تقوم هـذه الافـلام الاجنبية ، العـارضـة لمواقف أجنبية ، المقدمة لشخصيات اجنبية ، المتكلمة لغات أجنبية الناقلة لقيم حضارات أجنبية .. الخ بتاسيس تركيبة معينة (وربما ذات اتجـاه واحد ، جزئيا) للثقافات الافريقية اليوم ؟ يستحق هذا بدون شك أن يحلل ويدرس بعناية وبصبر كبير ، من طرف الافارقة . لكن اليس المستعجل اكثر هو أن يتاكد منه على الاقل ، ويوعى به بشكل جدي ، حتى تتاح الحظوظ ـ والوسائل ـ للذهاب ابعد من ذلك ؟

لكن ، أليست السينما أيضا فنا ؟ وباعتبارها كذلك ، اليست هـي في افريقيا « زادا » فكريا وروحيا ، منبعا للالهامات الجمالية ومفهرسا للقوانيـن والمستندات المختلفة ، إن لم تكن عادية وبالنسبة لعدد كبير من الافارقة (g) فانها على الاقل شائعة لدى النخبة بما فيه الكفاية ؟ اليست السينما اكثر من ذلك في الطريق الى أن تصبح بالنسبة للافارقة أنفسهم طريقة في التعبيـر ، ووسيلة للتواصل » بمعنى ا نتصبح شكلا جديدا لفنهم الخاص ، مظهرا جديدا لابداعيتهم الثقافية المتميزة ؟ أليس ذلك على الاقل الشرط الصحيح والشغـل الشاغل للسينمائيين (وللعديد من الفنانين ورجال الفكر) الافارقة اليوم ؟

لنقل اذن ، نتيجة لهذه النقطة الثانية ، بان العوائق او الخسائر الكبرى التي تسببها الينيات « المشوهة » الحالية للسينما في افريقيا ـ وعلى الاخص بنيات التوزيع التي يتعلق بها كل شيء في نهاية المطاف ـ للطوائف الوطنية لا تتحدد فقط ، ولا تكون لها الاولوية ، بالمستوى الاقتصادي المشار اليـه آنفا ، ما دامت هذه العوائق والخسائر لا يمكن تفاديها على الاطلاق .

يبدو لي أن هذه العوائق والمضار تتحدد اكثر بالمستوى الاجتماعي ـ الثقافي ، ذلك أن السلطات في بلداننا الشابة التي هي في طريـق التحـرر والتطور تجد نفسها هنا متحدة ان لم تكن معزولة من طرف فعل اجتماعـي وثقافي من بين أكثر المضائر المعاصرة للبلدان حتمية . والحالة هذه أن هذا

الفعل الحاسم هو ، بنوع خاص وبكثافة ، ذو أصل اجتماعي ـ ثقافي أجنبي . ان طبيعة تسرب وتحرك الظاهرة ، والاصل الحالي للاغلبية الساحقة من افلامها « الموجهة » والمردود ذو القوة التاريخية الذي تحلل داخله في افريقيا، تقدم كلها البعد الآخر والمقلق للمشاكل التي تثيرها لهذه السلطات المسؤولة .

ها هنا ـ في نظري ـ عمق المشكلة نفسه بالنسبة للاقطار الافريقية (و / او العربية) : هل يمكنها موضوعيا أن تسمح لنفسها بأن تتحمل بلا مبالاة وبكسل عرضا وفنا بهذه الماهية وبهذا الاصل ؟ هل يمكنها أن تسمح زمنا طويلا بأن تستمر ظاهرة من هذا النوع في الانفلات بشكل خطير من تدخلها المباشر ، الواضح والمصمم ؟ (ولماذا ؟)

يبدو لي ، على كل حال ، ان هذا المشكل الذي ينبغي للافارقة (وللعرب) ان يشغلوا به انفسهم جديا والذي من أجله يلزم أن يبحثوا ويعثروا على « جوابهم الخاص » ما أمكنهم ذلك ، وقبل فوات الاوان ، ذلك انه بالنسبة الينا نحن ايضا ـ مما لا شك فيه ـ أن « جيل الصورة » قد تجاوز العشرين سنة من تسوس الجمجمة ومن العنف ، الاخلاقيين والروحيين المختلفين .

هذه « أسباب » كافية بشكل وافر (وملزمة اكثر من كونها مستعجلة ، في الحقيقة) للاجتهاد والمثابرة في اصلاح البنيات السينمائية حاليا ، في افريقيا .

3 ـ البواعث السياسية :

اتساءل الآن هل كنت على حق حين تركت الى نهاية هذا الاحصاء ، الاسباب السياسية التي تشهد لصالح تقويم بنيات السينما في افريقيا . اكان ذلك بسبب « الاهمية الكبرى » لهذه الاسباب في نظري ، أم كان ذلك ، بالاحرى ، وبواسطة محاولة ماكرة من اللاشعور ، بسبب أنه في هذا المستوى بالذات ، تنكشف ، في افريقيا ، اكثر التناقضات غرابة ...

ذلك انه من الطبيعي في نهاية المطاف ان تبدو كل الحكومات الافريقية (والعربية) بدون استثناء ، ممتلكة على الاقل وعيا واقعيا (حقيقيا) بالدور ـ أو التأثير ـ السياسي للسينما ، بما أن الحكومات تبدو دائما مقصودة بذلك باستمرار . انه لمفاجيء اكثر أن يكون أول ـ والوحيد دائما مع الاسف ـ تعبير بين وعمومي لهذا الوعي الذي تملكه ، بالدور السياسي (أو الاجتماعي السياسي) للسينما كان وظل .. الرقابة ! من المؤكد ان البلدان الافريقية على الخصوص ، ليست لديها مجهودات كثيرة تبذل (كنت سأقول ليس الكثير من الجدارة) لتمتلك اولا هذا الوعي ـ الذي ليس سوى انفعالية ودفاع ذاتي دقيق ـ بالدور السياسي للسينما : لقد كانت ترث على العموم رقابة استعمارية مروضة جيدا ، فليس لديها اذن الا أن تتبع ممارسة بهذه السهولة كما بهذا الاطمئنان الماكر ـ ولكن هناك ما هو أكثر ، بالنسبة للوعي الغريب والمتناقض

بالدور السياسي للسينما ، منذ أن وجد سينمائيون أفارقة ومنذ ان بداوا في « انجازهم – بل وأحيانا في أن يظهروا للأفارقة – أفلاما افريقية . هكذا أعرف بلدا عربيا وافريقيا أنجز مواطنوه ثلاثة أفلام ونصف ، وحظر النصف باطمئنان صاف بحجة « اللالزوم السياسي » ، في الوقت نفسه الذي يصرح فيه « معزولا مع الاسف » أو « معترفا بتفاهة مصفاة رقابته » بانه يواجه غزو الافلام الاجنبية ! اكثر من ذلك (أو أفظع من ذلك) بلد افريقي آخر ، يعلم ذات يوم ، بأن واحدا من رعاياه الموجودين في المنفى قد أنجز فيلما « بين بين » لكن تحدثت عنه الصحافة باسهاب ، فبدلا من أن تهتم به حكومة هذا البلد لتهنيء نفسها به عند الاقتضاء ، اهتمت به فعلا ولكن لتغتم به ، ولتسأل عمن جرأ على مساعدة هذا الشخص لانجاز هذا الفيلم وانتهت الى ... عدم الاهتمام به . / لقد وقع فعلا نتيجة الخطا بمنع هذا الفيلم داخل الحدود ان ارتكب خطأ آخر بمنع صاحبه من الاقامة / بالطبع ، لم تقدر هذه الحكومة الافريقية لحد الآن كفاءته (أو قدرته ربما) في محاولة بعث القليل من النظام في العروض السينمائية ذات الاصل الاجنبي ... باسم الوعي نفسه بالدور السياسي الذي تستطيع امتلاكه (تلك العروض) داخل المجتمع الذي يحس بمسؤوليته عنه .

لا . ان الاسباب السياسية لاصلاح جذري للبنيات السينمائية في افريقيا لا ينبغي قطعا أن تفلت من حكومات البلدان الافريقية بالشكل الذي نتصوره بدءا من لامبالاتها الواضحة حتى الآن . لقد كانت هناك بالطبع في نظرهم على الاقل أسبقيات أخرى ، هذا كل ما في الامر . لا اعتقد انه يجب علي اذن ان الح اكثر على هذه البواعث ذات الطابع السياسي .

ينبغي أن أقول هنا ، أن السبب الحقيقي الذي املئ على ان انتهي بهذه البواعث ، بالضبط ، ليس سببا تاكتيكيا ، لكنه بكل بساطة ، واقعي ، ذلك أن كل « أسباب » العالم يمكن ان تتحد وتتضافر حتما في اتجاه الضرورة نفسها لاصلاح البنيات ... السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية السياسية ، الخ ... وهنا فان بنيات الاستيراد / التوزيع للافلام بافريقيا مثلا ، ستكون دائما ، ولن تكون أبدا الا ، اسبابا سياسية هي التي ستحدث الاصلاح اللازم.. (باسم كل « الاسباب الاخرى » طبعا) . ذلك أن المشكل في النهاية سياسي أصلا ، وكل تعديل للبنيات السينمائية الحالية ، كيفما كان الاتجاه والاقتصاد والحجم والتطرف ، سيستتبع بالضرورة رأيا سياسيا سابقا ، سيحدد على كل المستويات ، جوهر الاصلاح ، وكل نتائجه المحتملة .

وعلى الجملة ، هنا كما في موضع آخر ، فان السؤال هو ، بالنسبة للاقطار الافريقية « هل ستقرر مصيرها ذاتيا أم لا »

أكيد ، أن واجبي – باعتباري غير حاكم ولا مسؤول في اي من الاقطار الافريقية – هو أن اقول بكل وضوح ، في الوقت الذي اراه ، ان « نعم ، يجب تقرير المصير ذاتيا كذلك على مستوى السينما . بل انه الوقت لفلك » . لكن اطمئناني الحقيقي بالطبع يكمن في معرفتي بأن هذا التقرير الذاتي ممكن على الوجه الاكمل وبان تحقيقه ، حتى من طرف افريقيا كلها ، سيجلب « لنا » بالتأكيد خيرا عميما ، لكنه لن يعرض اطلاقا توازن العالم الى الخطر كما يقال .

الطاهر الشريعة

مقتطف من « شاشات للخصب »

هوامش :

1) احدى وثائق اليونسكو – اصدرت سنة 1972 رقم 2600 قاعة نشيطة في افريقيا

2) محصل عموما بالمقاولة ، تستمر الحقوق من خمسة الى عشرة أعوام ، تعرض الافلام اذن على الشاشات الافريقية خلال خمسة أعوام كحد أدنى ، بالنسبة لافريقيا ، تستهلك الحقوق وكذا نفقات التوزيع في اقل من ثلاثة أعوام في المعدل .

3) هذا المقدار غير منظم، بالطبع، يتوقف ذلك على السنوات، وعلى الاحوال الاقتصادية والسياسية، الخ ... يحدد احيانا تحصيل حقوق الافلام القديمة التي نالت اقبالا شعبيا بدل امتلاكها من جديد ، الخ ... اذ لا يتبقى المحصول في ذلك على اكثر من 1000 فيلم يدخل افريقيا مجددا كل سنة بالنسبة لاكثر من 10.000 فيلم يستمر عرضه

4) ان تأميم السينما في بعض الاقطار الافريقية (الجزائر ، غينيا ...) ومجهود بعض شركات التوزيع الوطنية يؤديان الى ان 75 ٪ فقط من هذه التوظيفات ، تضطلع بها حاليا تروستات اجنبية خاصة ، الى 1.350.000 دينار تونسي 675.000.000 ف. فرنسي .

5) الاستثمارات « المكورة » الاساسية موجودة بالطبع خارج افريقيا حيث الثروات الفرانكو اوروبية مكدسة من طرف كوماسيكو Comacico وسيكما CECMA ، مثلا في انتاج الافلام، في الاستديوهات (فيكتورين ب نيس) في العقار ، الخ ...

6) ان لم يكن على مستوى كل افريقيا – حيث لا تترك الاحتمالات السياسية املا في ذلك – فعلى الاقل ، في كل منطقة سياسية اقتصادية افريقية كبرى ، مجهزة بما بين 250 الى 300 قاعة ، حيث ستكون البنيات قد اصلحت في اتجاه هذه الفرضية الثانية .

7) الحقيقة ، انها لم تكن كذلك الا لدى تجار « المستهلمات » pellicules – من كبار الاجانب او صغار المواطنين – المشغولين فقط بمظاهر الاشياء هذه والمهتمين باقناع الناس بها . ولدى وكلاء خزانة الدولة ، في افريقيا .

8) من أجل المزيد من المعلومات ، نحسن العودة الى دراستنا « القيمة الثقافية للسينما في المجتمع العربي المعاصر » لليونسكو – مونريال – 1968 ، وعلى الخصوص دراسة الدكتور محمد دبوب « السينما » جامعة باريس 2 – 1974 .

4) اكثر من ذلك من جهة اخرى ، بسبب الفقر الذاتي لاغلب الافلام التي لا تقدم الا بالطابع النخبوي للعروض السينمائية على العموم .